

الحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة ٢٥

الاثنين، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)

نشكر سفراء النرويج وهولندا والبرازيل وبلجيكا على الطريقة التي أداروا بها عملهم بشأن مختلف البلدان قيد النظر.

إن لجنة بناء السلام أنشأت بغرض تهيئة هيكل جديد لبناء السلام في إطار منظومة الأمم المتحدة يهدف إلى مساعدة البلدان الخارجة من صراع والتي تنتقل من الحرب إلى عملية التنمية. وهذه الرؤية جسدها رؤساء الدول والحكومات في القمة العالمية في عام ٢٠٠٥. ومنذ ذلك الحين جعلت السلفادور هذه الرؤية رؤيتها، ونحن ممتنون لشرف خدمتنا بوصفنا نتولى منصب نائب رئيس اللجنة. وبالخدمة في اللجنة نرد للمجتمع الدولي حسن صنيعة لنا بالمساعدة التي تلقيناها في الأوقات العصيبة.

وقد سعينا لمشاركة خبراتنا في عملية بناء السلام إلى استقاء الرؤية الشاملة للعملية نفسها. وقد سعينا أيضا إلى توفير معلومات عند الطلب فيما يتعلق بخبرتنا في مجالات معينة عملنا فيها خلال مراحل اتسمت بالنجاح المطرد مثل التسريح وإعادة دمج القوات المسلحة. إذ تمكنا من مشاركة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البندان ١٠ و ١٠١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير لجنة بناء السلام

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثانية
(A/63/92)

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام
(A/63/218 و A/63/218/Corr.1) (بالإنكليزية فقط)

السيدة غاياردو هيرانانديز (السلفادور) (تكلمت

بالإسبانية): أود أن أعرب عن تقدير وفدي إليكم على المبادرة إلى عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن تقرير لجنة بناء السلام وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام. ونود أن نعرب عن تقديرنا للسفير تاكاسو على قيادته الجديرة بالثناء بوصفه رئيسا للجنة. وعلاوة على ذلك، تضيف السلفادور تأييدها إلى الأفكار المعرب عنها في هذا البيان. ونود أيضا أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وفيما يتعلق بصندوق بناء السلام، يسرنا أن نرى أن هناك وعودا تتجاوز الهدف المتوقع وهو ٢٠٠ مليون دولار. نتفق مع الوفود الأخرى على النهوض بمزيد من التنسيق بين صندوق بناء السلام واللجنة وبدرجة أكبر من الشفافية والمساءلة. ونأمل أيضا أن يكون صندوق بناء السلام مجديا للمشاريع الوطنية والإقليمية التي يمكن أن تحدث تغييرا حقيقيا على أرض الواقع وتعزز من جهود بناء السلام. وحقيقة أنه لا يوجد هناك عنف مسلح في سياق محدد أو منطقة محددة لا ينبغي له أن يستبعد إمكانية نقل الموارد إلى قطاع رئيسي يتمثل في السلم والأمن والتنمية.

إن السلفادور تدرك أهمية المشاركة المتساوية في مختلف المجموعات الإقليمية في عمل لجنة بناء السلام، ومن سوء الطالع أن الصراعات غير قاصرة على مجتمع بعينه؛ بل هي بالأحرى نتيجة عدد من العوامل الداخلية والدولية التي تتحالف لإثارة ردود تتسم بالعنف على مطالب غير ملباة لسائر المجموعات السياسية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، فكلما عمل المجتمع الدولي معاً أكثر لدعم عمل لجنة بناء السلام، ستكون هناك فرصة أكبر للحوار السياسي وتبادل الخبرات بين بلدان ما بعد الصراع، وبينها وبين أجهزة الأمم المتحدة، ولتقديم مساهمات ملموسة لدعم المجتمعات المحلية في حالات الصراع، في محاولاتها لتجاوز خلافاتها سلمياً، بوسائل الحوار والمفاوضات القائمة على تفاهم وطني جديد.

في ضوء ما تقدم، تدعو السلفادور المجموعات الإقليمية إلى النظر، من منطلق الشمول والشراكة المتكافئة، في أفضل الخيارات الممكنة لتجاوز المأزق الراهن، وتحديد تشكيل لجنة بناء السلام، بحسن نية، بدءاً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي بإبداء ملاحظة موجزة حول صندوق بناء السلام. إننا نعتقد أن ما نجح

تلك التجارب مع غينيا - بيساو بشكل خاص بإسداء المشورة لذلك البلد بشأن قوات الشرطة الوطنية لديها.

وستظل السلفادور ملتزمة بالحوار مع سائر الجهات الفاعلة المعنية على أرض الواقع في البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة واقتسام الخبرات يساهم أيضا في منع إعادة اندلاع العنف وبإشراك سائر الجهات الفاعلة في هذه العملية والانضمام إلى الجهود التي تقوم بها المنظمات الإقليمية والبلدان الصديقة، من دون إهمال الجهود الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجيات الموجهة نحو إحراز التنمية المستدامة الحقيقية.

وقد تم تعزيز اللجنة وعضويتها بشكل عام بالعمل الذي قام به الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة الذي يشرف السلفادور شرفا كبيرا ترؤسها. وقد نظر الفريق العامل في طائفة واسعة من المسائل: الانتخابات وتخفيض المخاطر في حالات ما بعد انتهاء الصراع؛ والحكم المحلي ونزع الطابع المركزي والعدالة الانتقالية وحالة الأشخاص المشردين داخليا في سياقات بناء السلام؛ وتحسين القدرات الاقتصادية للدول بتقديم الدعم لميزانيتها الوطنية؛ والقضايا التي تشمل البيئة والصراع وبناء السلام. وقد تناول الفريق العامل أيضا قضايا واسعة النطاق نعتبرها أساسية لعملية بناء السلام، بما في ذلك المساواة بين الجنسين في بناء السلام وبتعزيز مشاركة المرأة وأهمية النهج الإقليمية في هذه العمليات. وبالنسبة لبلدي من الأساس كفالة تعزيز عمل هذا الفريق في المستقبل، مع الأخذ في الحسبان الفرص المتاحة للحوار وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات التي تمكننا من إيلاء الاعتبار الكامل للعوامل المختلفة التي تؤثر في بناء السلام في بلدان ما بعد انتهاء الصراع. وفي الحقيقة أن ذلك يشكل قيمة مضافة هامة إلى العمل الذي تقوم به جهات أخرى في اللجنة. وبالنسبة للسلفادور، فإن تعزيز علاقات اللجنة مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على جانب كبير من الأهمية.

إننا نلاحظ، من جهة، أن عدداً كبيراً من البلدان الخارجة من الصراع، تفتقر إلى المؤسسات الأساسية للدولة، وهي بذلك تحتاج إلى مساعدة إنسانية طارئة. ومن جهة أخرى، وهو ما يثير القلق بنفس الدرجة، فإن عدداً كبيراً من البلدان نجحت، في الوقت الحالي، في الخروج من حالات حرب وعنف، لكنها سرعان ما ارتدت إلى الحالة نفسها، ونحن نعرف النتيجة حق المعرفة: استئناف الأعمال القتالية، واندلاع العنف ضد المدنيين، والفوضى الاقتصادية والاجتماعية وتدمير الدولة.

وبناء السلام ضروري ولكنه غير كاف. والجهود التي تبذلها هذه المنظمة ودولها الأعضاء، لا يمكن أن تثمر أفضل النتائج، إلا إذا ساعدنا السلطات القانونية لتلك الدول، من خلال التنسيق والتعاون الدوليين، على بناء المجتمع المدني - المؤسسات، والسلطة القضائية، والمواطنة - والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما سيجعل من الممكن لتلك الدول أن تندمج بالكامل في مجتمع الدول، مع الأخذ في الاعتبار بوضوح السمات الخاصة، والقرارات السيادية لكل بلد.

وهذا ما يجعل لجنة بناء السلام تمثل، بالنسبة لأوروغواي، الاستجابة المباشرة للحاجة إلى آلية مؤسسية في إطار منظومة الأمم المتحدة، تلي الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من الصراع.

إن بلدنا يلتزم التزاماً ثابتاً بتوطيد السلم والأمن الدوليين، ويمكن رؤية جهوده في مجال بناء السلام من خلال المساهمة البارزة لأوروغواي بقوات في عمليات حفظ السلام - وهي أكبر مساهمة على مستوى العالم قياساً على عدد السكان. ومنذ شراكتها الأولى في حفظ السلام حتى الآن، اكتسبت أوروغواي ثروة من الخبرة في إعادة الإعمار وبناء السلام في المناطق المنكوبة بالصراع، ولم تدخر جهداً

الصندوق في عمله جدير بالثناء. لكننا نأمل أيضاً أن يفيد الصندوق المشاريع الوطنية والإقليمية الجديرة بالدراسة. ومرة أخرى، إننا ملتزمون التزاماً كاملاً بمواصلة دعم اللجنة والبلدان قيد النظر، وتبادل خبراتنا معها.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):

إذ نعرب عن امتناننا للسفير تاكاسو على عمله، نود في البداية أن نؤكد أهمية الوثائق المقدمة: تقرير لجنة بناء السلام (A/63/92) والتقرير عن صندوق بناء السلام (A/63/218).

شهدنا في السنتين الأخيرتين تقوية المؤسسات الجديدة التي أنشئت في مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ لرؤساء الدول والحكومات، وفي الحالة المحددة التي بين أيدينا - لجنة بناء السلام - يمكننا القول إن الهيئة الجديدة استجابت بصورة مقتدرة ومرنة، بمواجهة تحديات الحالات المختلفة التي تعالجها، فضلاً عن امتداد نطاق برنامجها إلى عدد متزايد من البلدان.

من هذا المنظور، نود التشديد على توسيع البرنامج ليشمل جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى الطلبات المقدمة من بلدان أخرى، والتي تشير بوضوح إلى تزايد التقدير لأعمال اللجنة والثقة فيها. وتطوير استراتيجيات تكاملية للتعامل مع ظروف بعينها، جعل من الممكن تحسين الحوار السياسي، لتحقيق التنسيق بين الهيئات الوطنية والدولية، وتحسين تعبئة الموارد.

بالمقابل، يجب علينا أن نشدد على نمو صندوق بناء السلام واستخدامه الملائم، وعلى الآلية المبسطة لتنفيذه، فضلاً عن كونه مفتوحاً أمام مشاريع محددة، يمكن تنفيذها قبل قبول اللجنة إدراج البلدان. وهذه الظروف الإيجابية بالغ الأهمية، لأن المجتمع الدولي يراقب، بقلق عميق، توجهين تعززا في السنوات الأخيرة.

أن أقول إنني أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي.

استثمرت لجنة بناء السلام وقتاً وجهداً كبيرين على مر السنتين الماضيتين في الاضطلاع بولايتها عن طريق تنفيذ نهج استراتيجي ملائم ومن خلال آليات التنفيذ. وكانت نتيجة ذلك التوصل إلى أطر عمل للتعاون في بناء السلام للبلدان الثلاثة المدرجة في جدول الأعمال - بوروندي وسيراليون ومؤخراً غينيا - بيساو، ارتكازاً على تحديد الفجوات في عملية بناء السلام في تلك البلدان. وتلك الجهود التي تعين على اللجنة الاضطلاع بها بينما كانت تبحر في مياه غير مطروقة، شملت المشاركة الفعالة لجميع ذوي المصالح التي تراوحت من الحكومات والبلدان المعنية إلى أعضاء لجنة بناء السلام وسائر ذوي المصالح في الميدان.

وفي حين أن تلك إنجازات هامة في حد ذاتها، ينبغي للجنة بناء السلام أن تستمد الثقة منها، فما هي إلا نقطة انطلاق نحو الهدف النهائي للجنة، وهو هدف يجب أن يظل يحدث فرقا إيجابياً في البلدان المدرجة في جدول أعمالها عن طريق كفالة التناول الفعال لفجوات بناء السلام التي تم تحديدها. أي كما جرى التأكيد مرات عديدة من قبل، فهي أنجع طريقة لمنع حدوث انتكاسة في البلدان التي تكابد لتعزيز استقرارها وديمقراطيتها منذ انتهاء الصراع فيها. لذلك هنا تكمن في نهاية المطاف القيمة المضافة للجنة بناء السلام، وعلى أساسه ينبغي تقييم عمل لجنة بناء السلام. وإذا ما اعتبرنا ذلك معياراً، بوسعنا أن نقول بإنصاف إنه بينما نقر بالإنجازات الكبيرة التي حققتها الحكومات والبلدان المدرجة في جدول أعمالها والتي قامت بها لجنة بناء السلام نفسها، لم نصل إلى وجهتنا بعد.

إن ما نحتاج إليه عند هذه المرحلة وما ينبغي لأنشطة لجنة بناء السلام أن تتهدي به في الأشهر المقبلة تأييد ملموس

لوضع حد للأعمال القتالية، بحيث يمكن للمجتمعات المحلية أن تحقق السلام والمصالحة الوطنية.

لقد قدمت أفرقة أوروغواي مساعدة انتخابية رئيسية للدول أثناء الانتخابات، وساعدت أيضاً في حماية السكان في البلدان التي تشهد أعمال عنف. لكننا نلاحظ بأسى، أن هذه الخبرة القيمة، فضلاً عن خبرة العديد من بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى، لم يستفد منها الاستفادة الكاملة لخدمة المجتمع الدولي، من خلال المؤسسة الجديدة.

في هذا الصدد، لا يمكننا إلا أن نعرب مجدداً عن قلقنا العميق حيال نقص التمثيل الملائم لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في لجنة بناء السلام، التي ينبغي لتشكيلها أن يعكس شراكة البلدان في بعثات حفظ السلام، والخبرة التي اكتسبتها في بناء السلام، فضلاً عن تمثيل جغرافي متكافئ، بغية ضمان النظر في التوصيات التي تمثل وجهات النظر المختلفة، للعدد الكبير من الأطراف الفاعلة المشاركة في بناء السلام في أعقاب صراع ما.

وأوروغواي، التي كانت أول بلد، على الإطلاق، يقدم ترشيحه بين مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية، للانتخابات المزمع إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تؤكد مجدداً التزامها ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام في جميع أرجاء العالم، وتكرر دعوتها إلى أن تصبح جزءاً من اللجنة. وسنكون مشاركين في اللجنة بروح تقديم خبرتنا ورغبتنا في العمل والتعاون، وهو ما نعتقد أنه ينسجم مع الذهنية المتعددة الأطراف، التي أظهرها بلدنا عبر تاريخه في إطار المنظمة.

السيد ميور (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): مناقشة

اليوم هامة، وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمها. وهي فرصة لتبادل آرائنا بشأن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام بعد سنتين من عملهما. وفي البداية أود

أو تأييدنا لولايتها؛ إن ما يقرره هو استعدادنا للمساهمة في البلد المعني. وعندما يحين الوقت لإجراء تقييم شامل لعمل لجنة بناء السلام في ضوء الولاية الأصلية، وسيأتي ذلك الوقت، يجب أن نكون على ثقة من أنه بُذل كل جهد ممكن من أجل نجاحها في عملها. والآن حان الوقت لجعل لجنة بناء السلام ناجحة في عملها.

ومعروض علينا وثائق استراتيجية كافية لتقرير أشد الأماكن احتياجا لدعمنا. ولنمض من دون وهن؛ ولنقدم جميع أشكال الخبرة أو الأموال التي يمكن أن تعزز وتكفل وضع البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام على مسار لا يمكن عكسه ويفضي إلى توطيد دعائم السلم والاستقرار.

السيد كيم بنغين (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود باسم وفدي أن أشكر لجنة بناء السلام على تقريرها السنوي الثاني (A/63/92) وأشكر الأمين العام بان كي - مون على تقريره عن صندوق بناء السلام الثاني (A/63/218). ونقدّر أيضا مبادرة رئيس الجمعية العامة على تنظيمه هذه الفرصة في أوانها لمناقشة التقارير.

وكما جاء في التقريرين المعروضين علينا في الفترة التي لا تزيد قليلا عن سنتين، فإن لجنة بناء السلام منذ أن شكّلت رسميا اضطلعت بولايتها بفعالية وببُنية إمكانيتها الكبيرة لأن تصبح جهازا رئيسيا في تنسيق أنشطة بناء السلام الدولية. وبصورة خاصة أحرز تقدم كبير في تشكيلات لجنة بناء السلام المخصصة لبلدان محددة وزيادة في نتائج جهودنا في مجال بناء السلام في الميدان. أود أيضا أن أكرر أن التقدم الواعد للجنة بناء السلام على مر السنتين الماضيتين يرجع الفضل فيه إلى المساهمة الفعالة لجميع أعضاء اللجنة وبصورة خاصة، جهود الرئيس، السفير يوكيو تاكاسو، وجهود نائبي رئيس اللجنة ورؤساء كل بلد بمفرده.

من جانب المتبرعين الحاليين والمتبرعين الجدد على السواء لمعالجة الفجوات في بناء السلم التي تم تحديدها في البلدان المدرجة في جدول أعمال بناء السلام.

وقد قمنا حتى الآن بعمل استراتيجي في بوروندي وسيراليون وغينيا - بيساو. ونحن ملتزمون بكفالة تحديد الفجوات التي ستم معالجتها. وقد حان الوقت الآن لترجمة الالتزامات إلى مشاركات حقيقية. ولا يمكننا أن نقول بثقة إن لجنة بناء السلام ترتقي إلى مستوى التوقعات الكبيرة المحيطة بتشكيلها في عام ٢٠٠٥، إلا عندما تُولد موارد جديدة وغير ذلك من أشكال الدعم.

ومن الصحيح أنه ينبغي لنا أن نستعرض على نحو منتظم الطريقة التي تعمل بها لجنة بناء السلام، وقد تم تقديم مقترحات جيدة لتحسين عملها. وبصفة مماثلة، من المناسب أن ندرس كيفية عمل صندوق بناء السلام وزيادة تبسيط إجراءاته. وفي ذلك الصدد فإن التقييم المستمر من جانب مكتب خدمات الرقابة الداخلية سوف يوفر لنا بالتأكيد آراء مستنيرة عن كيفية تحسين عملها.

إن مكتب دعم بناء السلام الذي يُدار تحت قيادة الأمين العام المساعد جان لوت سيكون مهماً للغاية في تقديم الدعم للمهام التي يجري القيام بها حاليا، كما فعل في الماضي. وعضوية لجنة بناء السلام مؤثرة للغاية وستظل كذلك في تحقيق الأهداف التي وضعناها لكي نحققها.

وأستمد الثقة من العديد من البيانات التي استمعنا إليها منذ بداية مناقشة هذا البند في الأسبوع الماضي. وهناك تأييد قاطع للولاية الأصلية للجنة بناء السلام وتوافق آراء مفاده أن لجنة بناء السلام تسير في الاتجاه الصحيح. وكلنا توافون لنرى لجنة بناء السلام تحقق نجاحا، وهذا يعني من الناحية العملية نجاح البلدان المدرجة في جدول الأعمال. غير أن نجاح اللجنة، لسوء الطالع، لا يقرره دعمنا القوي لها

للناس في الميدان. وفي هذا الصدد، أود أنؤكد على أمور سريعة ثلاثة: التلبية السريعة، والغوث السريع والأثر السريع. وينبغي التركيز على مسائل الصحة، في جملة أمور، لدى تنفيذ تلك الأمور الثلاثة، لأن نتائجها تبدو واضحة جداً في البرامج المعنية بمسائل الصحة العامة. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان التي في حالات صراع بحاجة ماسة إلى رعاية الصحة العامة. وبدون حل لمسائل الرعاية الصحية تلك، لن يتسنى لأي بلد أن يخطو إلى الأمام.

ثالثاً، لا بد من مواصلة تعزيز أساليب عمل لجنة بناء السلام، لكي تستجيب بشكل أكثر سرعة وفعالية واستراتيجية. ولبلوغ هذا الهدف، ينبغي للجنة أن تضع نفسها في مركز هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وأن تضمن التنفيذ المتسق والمنسق لأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام.

رابعاً، ينبغي تعزيز الشراكة بين جميع أصحاب المصلحة، وفي مركزها لجنة بناء السلام. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، لا بد للعلاقات بين اللجنة ومجلس الأمن والجمعية العامة أن تكون أكثر تحديداً، بصورة أكثر استراتيجية وتنسيقاً. وخارج تلك المنظومة، علينا أن نبذل المزيد من الجهود لإقامة علاقات استراتيجية مع مؤسسات بريتون وودز، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وبالنظر إلى الدور المتزايد للقطاع الخاص في مجال بناء السلام، علينا أيضاً أن نشرك باستمرار منظمات المجتمع المدني وغيرها من الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص.

خامساً، ينبغي تأمين تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به. ومن المشجّع أن لجنة بناء السلام استقطبت تعهدات بأكثر من ٢٦٩ مليون دولار، متجاوزة تمويلها المستهدف البالغ ٢٥٠ مليون دولار، وفقاً لتقرير الأمين العام. لكن التقرير يذكر أيضاً أن نسبة ٨٠ في المائة من الأموال المودعة جاءت

كذلك يقدر وفدي تقديرًا كبيرًا الدور الذي يقوم به مكتب دعم بناء السلام ويقدر الجهود التي يقوم بها الأمين العام والسيدة كارولين ماكسكي في وضع الأسس للمكتب. ويتوقع وفدي أن القيادة الجديدة للسيد جين هولوت سوف تقود المكتب إلى زيادة توطيد دعائم عمليات بناء السلام بفضل خبرتها الفنية المشهودة في مجال عمليات حفظ السلام.

إن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام كانا من بين النتائج الرئيسية للقمة العالمية التي انعقدت في عام ٢٠٠٥، وإنشاء اللجنة والصندوق فقد تعزز بالتأكيد التآزر بين الكيانات الثلاثة للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك فإن الدعم والمساعدة الدوليين إلى البلدان الخارجة من صراع أصبح أفضل تنظيمًا ودمجًا. إن العدد المتزايد من المواضيع المدرجة في جدول أعمال اللجنة يبين أن اللجنة تسير على الصراط السليم. ويسر وفدي أن التقرير السنوي للجنة بناء السلام يتشاطر أيضاً تقديرنا لأنشطة اللجنة خلال فترة السنتين. فقد كانت السنة الأولى مكرسة للتأسيس والإعداد واتسمت السنة الثانية حقاً بالبداية بتحقيق التقدم. ولترسيخ الزخم الذي تحقق في التقدم في سنتها الثالثة والإبقاء عليه، أعتقد أن الوقت قد حان للنظر في التحديات التي أمامنا.

أولاً، ينبغي لعمليات بناء السلام أن تنفذ بطريقة تحترم الملكية والأولويات الوطنية للبلدان المتلقية وأن تعززها أكثر. فإضفاء الاستقرار على حالة ما بعد الصراع، وإرساء الأساس لتنمية مستدامة طويلة المدى هو أحد الأهداف النهائية لبناء السلام. ولبلوغ تلك الغاية، لا بد من احترام الملكية الوطنية وإدماجها من الخطوات الأولى لمرحلة إعادة البناء بعد الصراع.

ثانياً، لمنع بلدان ما بعد الصراع من الارتداد إلى حالات الصراع، ينبغي أن يكون هناك نتائج سريعة مرئية

نستخدم خبرتنا السابقة لرد الجميل إلى المجتمع الدولي، وتيسير إعادة البناء والتنمية لبلدان ما بعد الصراع.

السيد بالوس (الجمهورية التشيكية) (تكلم

بالإنكليزية): تؤيد الجمهورية التشيكية تأييداً كاملاً البيان الذي ألقاه ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن لجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام هم أركان الهيكلية الجديدة لبناء السلام، التي أوجدها مؤتمر قمة الألفية. ونحن سعداء جداً لأن لجنة بناء السلام، في السنة الثانية من عمرها، أظهرت أنها جزء حيوي من إصلاح الأمم المتحدة، وأثبتت قيمتها المضافة. وأثناء تلك الفترة، تحقق عدد من الأمور. فقد أدرج بلدان جديدان، غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، في جدول أعمال لجنة بناء السلام؛ واعتمد إطار التعاون لبناء السلام في سيراليون، وآلية الرصد والتعقب لبوروندي؛ كما أنجز الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو، وأقر رسمياً مؤخراً.

لقد أثبتت لجنة بناء السلام قيمتها المضافة في مساعدة البلدان المدرجة في جدول أعمالها في الأوقات الصعبة. فقد قدمت اللجنة مساعدة هامة أثناء التحضير للانتخابات الديمقراطية في سيراليون، وواصلت العمل بالتعاون الوثيق مع الحكومة الجديدة، التي تشكلت من واقع نتائج تلك الانتخابات. وفي بوروندي، قدمت لجنة بناء السلام مساعدة في مسائل تؤثر سلباً على جهود البلد لتوطيد السلام، وتشكل أزمات محتملة، بما في ذلك حالة الميزانية الهشة والمأزق البرلماني.

وقد واصلت اللجنة تحسين دورها في تعبئة الموارد. وإننا نقدر تقديراً عالياً جهود رئيسها، وجهود رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة، لإجراء وتطوير الاتصالات

من ثمانية مانحين فقط. ومع أنه من العلامات الجيدة أن يقدم أكثر من ٢٠ بلداً ناميا مساهمات للصندوق، فإن ضمان تمويل أكثر استقراراً وقابلية للتنبؤ به، يتطلب زيادة توسيع قاعدة المانحين وتنويعها.

سادسا، نواجه اليوم أزمة لم يسبق لها مثيل، يُشار إليها غالباً بالتحديات المضاعفة - أزمة الغذاء والطاقة، وتحديات التنمية وتغير المناخ. والحالة المالية المتقلبة الراهنة تزيد من تعقيد الموقف العسر بالفعل. ومن شأن هذه التحديات أن تلغي الإنجازات التي حققناها بجهد مضن، ليس في مجالات التنمية فحسب، ولكن في آفاق بناء السلام أيضاً. وعلينا أن نكون جاهزين لتخفيف وتقليص آثار تلك التحديات الخطيرة على جهودنا لبناء السلام.

أخيراً، فإن الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، وبالتالي إلى التنمية المستدامة الطويلة الأجل، ينبغي أن يكون عملية سلسلة. والاستراتيجيات المصممة بعناية، والعلاقات التعاونية الوثيقة مع جميع أصحاب المصلحة ضرورية لتقليص أية فجوات بين كل مرحلة وأخرى. ونحن ندرك أن الإطار الاستراتيجي الحالي لكل تشكيل قطري محدد، جرى تطويره بعناية لبلوغ تلك الغاية.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كوجبا (جمهورية مولدوفا).

وقبل نصف قرن تحديداً، كانت جمهورية كوريا بلداً خارجاً من صراع. وبالمساعدة الكافية حسنة التوقيت من المجتمع الدولي والأمم المتحدة، تمكّننا من بناء السلام وتحقيق التنمية الطويلة الأجل. ومن خلال تجربتنا، ندرك ونقيّم أهمية أنشطة بناء السلام. وانطلاقاً من تلك الخلفية، أسهمت كوريا بالفعل بمبلغ ٣ ملايين دولار لصندوق بناء السلام، ونتطلع للانضمام إلى لجنة بناء السلام في السنة المقبلة، والمساهمة فيها بنشاط. وستكون فرصة قيّمة لكوريا أن

لجنة بناء السلام أن تكون خير مثال لتحقيق هدف العمل جسداً واحداً.

إن الجمهورية التشيكية بلد يسهم سنوياً في صندوق بناء السلام، ومساهمته المقبلة ستُقدّم قبل نهاية السنة. وبصفتنا بلداً مانحاً للصندوق، فإنه يسعدنا نجاحه الذي يتجلى في قدرته على اجتذاب تعهدات تتجاوز هدفه الأولي. فقد تمت الموافقة على ٣٧ مشروعاً لبناء السلام، وهي في مراحل مختلفة من الإنجاز. وقد أثبتت آلية النوافذ الثلاث أنها أداة ملائمة لمواكبة حالات مختلفة في بلدان مختلفة. ونود أن نرى الصندوق يعمل كحافز لاجتذاب مانحين آخرين للاستثمار في البلدان المشار إليها. واستناداً إلى عملية المسح، فإن المشاريع الممولة من صندوق لجنة بناء السلام، ينبغي أن تُستخدم أيضاً لسد الثغرات في أنشطة بناء السلام.

ختاماً، أود أن أشدد على أن الجمهورية التشيكية يشرفها عظيم الشرف أن تصبح عضواً في لجنة بناء السلام أثناء هذه الفترة المثيرة عندما يجري وضع أسس أنشطة اللجنة المستقبلية. وأعتزم هذه الفرصة لأكرر دعمنا الثابت لأنشطة بناء السلام.

السيد مونث (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): بدأت معرفتي بالسفير يوكيو تاكاسو منذ سنين كثيرة، ومن دواعي سعادتي الغامرة بالتالي أن أعرب، بالنيابة عن وفدي، عن أحر تهنئتنا الصادقة له على العمل الذي اضطلع به وعلى العرض الرائع الذي عرض به تقرير لجنة بناء السلام. إن التقرير يسلط الضوء على الدور الهام الذي تؤديه اللجنة بمساعدة البلدان المعنية بالانتعاش من حالات ما بعد الصراع وبكفالة ألا تنتكس مرة أخرى إلى وهدة الصراع.

وتقدير وفدي موصول كذلك إلى الأمين العام، السيد بان كي - مون، على تقريره عن صندوق بناء السلام. ونحن ممتنون أيضاً للأمانة العامة المساعدة هول

مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومؤسسات مصرفية أخرى. وكرست جهود بارزة لأنشطة التوعية مع المنظمات الإقليمية والمانحين الهاميين.

ومن الأدوار الهامة للجنة بناء السلام، إسداء المشورة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن. ونحن نرحب بمبادرة رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، بدعوة رئيس لجنة بناء السلام، إلى إحاطة الجمعية علماً بأعمال اللجنة. والإحاطات الإعلامية لمجلس الأمن، التي يقدمها رئيس اللجنة ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة، أصبحت ممارسة مفيدة. وفي الحقيقة، فإن لجنة بناء السلام، بفضل وسائلها الإبداعية - بما في ذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل وصلات الفيديو، وتنظيم البعثات الميدانية لوفود اللجنة، وإقامة الاتصالات مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، ومنظمات الشباب والمنظمات النسائية - أصبحت قادرة على توفير معلومات مستكملة عن تقدم جهود بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

ونحن نرى أن من أهم أدوار لجنة بناء السلام تعبئة منظومة الأمم المتحدة برمتها لجهود بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. ومع أنه أُنجز عدد من الأمور، فإن أماننا الكثير مما يجب عمله. فبناء السلام جهد معقد يقوم على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إنه يتكون من مهام متداخلة عديدة، من إصلاح القطاع الأمني، والنهوض بحقوق الإنسان وسيادة القانون، إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بما في ذلك تطوير النظم التعليمية والصحية. والمشاركة الأكثر نشاطاً لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ومنها اليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية على سبيل المثال لا الحصر، أمر لا غنى عنه. وصلة ذلك بإصلاح الاتساق على نطاق المنظومة تبدو جلية. ويمكن للبلدان المدرجة في جدول أعمال

والكاميرون، كبلد مساهم بقوات دعماً لجهود الأمم المتحدة لبناء السلام، تكرر استعدادها للتعاون في النهوض بعمل اللجنة. ولبلوغ تلك الغاية يكرر وفدي الأمل العرب عنه في التقرير برؤية الدول الأعضاء تتوصل إلى توافق في الآراء على تخصيص المقاعد على المجموعات الإقليمية أثناء انتخابات أعضاء اللجنة التنظيمية.

إن لجنة بناء السلام وصندوقها مبادرتان جديدتان للأمم المتحدة. وبالنسبة إلى صندوق بناء السلام على وجه التحديد يذكر تقرير الأمين العام أن الصندوق، في السنة الثانية من عمره، أصبح أداة استراتيجية فريدة مستعدة للإقدام على المجازفات الضرورية والاضطلاع بدور حفاز دعماً لبناء السلام في الدول الخارجة من الصراع. ووفدي، شأنه شأن المتكلمين العديدين الآخرين الذين سبقوه في التكلم، يؤيد الرؤيا البعيدة النظر تلك.

لكن تعدد الأطراف الفاعلة، لا سيما في التعاون بين صندوق بناء السلام وشركاء الآخرين والصناديق الأخرى، يبعث على قلق جاد، مثلما يسلط عليه تقرير الأمين العام. وفي ذلك الصدد يخلص التقرير إلى أن الأطراف الفاعلة، فيما يتعلق بالاتجاه المستقبلي للصندوق وأساليب عمله،

”ليست مُلمة إلاما تاما بمفهوم بناء السلام ... ويجب أن تحدّد اختصاصات الصندوق وتبين بوضوح نطاق أنشطة المراحل الأولى من بناء السلام لتكفل أن يركّز الصندوق على تحقيق نتائج استراتيجية ذات قيمة مضافة“. (A/63/218، الفقرة ٥٤)

وفي ذلك السياق، وخاصة فيما يتعلق بالأخطاء التي ارتكبت في الماضي في إدارة صناديق أخرى معينة، ينادي وفدي بإدارة موارد الصندوق بطريقة شفافة. وإننا نتبنى مبدأ

لوت، المعروفة جيداً بحيويتها وديناميتها وواقعيتها. ونود أن نعرب عن الشكر لشقي الدول المانحة التي مكن سخاؤها اللجنة من إنجاز عملها في بوروندي وسيراليون وغينيا - بيساو. ذلك السخاء المتنامي بلا انقطاع سمح أيضاً بإدراج بلدان أخرى على جدول أعمال اللجنة.

ويود وفد الكاميرون أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به السفير ريموند وولف، ممثل جامايكا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد اضطلعت لجنة بناء السلام، في السنة الثانية من عمرها، بأنشطة معينة، وأسفر ذلك عن تحديد أولويات برنامج عمل اللجنة التنظيمية وإجرائها. إن التعاون بين اللجنة وأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، بما فيها مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كفل تحقيق نتائج ملموسة، في ضوء الخبرات النظرية والمؤسسية لكل منها في شتى المسائل، في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

أثناء الفترة قيد النظر أدى الأخذ بأساليب عمل وإجراءات عملية بقدر أكبر إلى تعضيد العمل في مجالات عمل بناء السلام الرئيسية، مما ييسر التمويل الناجح لعدد من بعثات التدريب في بوروندي وسيراليون وغينيا - بيساو. ولقد تحقق عموماً تقدم رائع في ذلك الميدان، تتوج باعتماد اللجنة والحكومات المعنية وشقي أصحاب المصلحة استنتاجات وتوصيات حول تنفيذ أطر العمل الاستراتيجية لبناء السلام.

ووفدي يرحب أيضاً بالتحليل المجرى بشأن التقدم المحرز ويؤيد، في ذلك الصدد، مفاهيم الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام الموصوفة في التقرير والمتعلقة بجملة أمور منها فعالية جميع أنشطة بناء السلام، وتعبئة الموارد اللازمة لتلك الأنشطة.

وفي البداية، أود أن أشكر بحرارة رئيس اللجنة السفير تاكاسو، زميلنا من اليابان، فالسفير تاكاسو لم يسهم، في عمله باللجنة، بخبرته الشخصية فحسب، بل ساهم أيضا بالتزام بلده، اليابان، الذي يُعد صديقا حميما لأفريقيا. إن بلده صديق لقارة تحتاج إلى الدعم والمساعدة في جهودها لاستعادة السلام الذي يتعرض للخطر ولتحقيق المصالحة بين أطراف الصراعات حيثما تنشب، بل وتحتاج أيضا لتهيئة الظروف اللازمة للتنمية الحقيقية، لأنها الغرض النهائي والهدف الذي حددناه لأنفسنا. كما أود أن أعرب له ولنواب رئيس اللجنة عن تقديرنا التام لجهودهم المشتركة، ولاضطلاعهم بعملهم خلال السنة الماضية بتفان وإخلاص وجلد في سبيل قضية المجتمع الدولي، وبوجه خاص قضية البلدان الأشد فقرا، بما فيها بلدي، غينيا - بيساو.

وأود أن أعرب عن إعجابنا الشديد بالعمل الذي أنجزه الفريق الممتاز بقيادة السيدة كارولين مكاسكي، التي تركت الفريق في الصيف الماضي. لقد ترأست السيدة مكاسكي مكتب دعم بناء السلام. وكانت رائدة ممتازة، يدعمها فريق على درجة عالية من الكفاءة. وأود أن أشيد بها هنا والآن، بينما أعرب، بالنيابة عن وفدي، عن عظيم سروري لقيام الأمين العام باختيار امرأة على درجة عالية من الكفاءة والالتزام، وكما جاء على لسان زميلي ممثل الكامبيرون، امرأة عملية، لكي تحل محلها، وهي السيدة جين هول لوت. ونحن مقتنعون أنه، بالعمل معا، يمكننا أن نواصل العمل الذي بدأناه وأن نضمن أن تقدم تلك الآلية الممتازة ما هو متوقع منها، وعلى وجه التحديد أن نعمل معا من أجل بناء السلام حيثما نحتاج إلى بذل هذا الجهد.

ويتبين من التقرير الذي عرضه رئيس اللجنة (A/63/92)، كما ذكرت، أن لجنة بناء السلام أثبتت أنها آلية رائدة، بسبب طابعها الإبداعي، في المقام الأول. وقد استطعنا أن ندرك من خلالها أنه، بالعمل معا، نستطيع أن نحقق إنجازا

الاضطلاع بالتقييمات الجارية للمعايير والتوجيهات المستخدمة في الوقت الحاضر، على أساس ضرب التوازن المناسب بين الخبرة في الميدان وتمويل المشاريع.

أخيرا، نؤيد المبادئ التوجيهية المقترحة لتحسين آليات الصندوق للتدخل، خاصة من خلال تبسيط إجراءات تنفيذ المشاريع. وذلك سيسمح لنا، على الأمد البعيد، بأن نكفل فعالية الإجراءات وتجنب التأخيرات الملحوظة أثناء فترة الإبلاغ في سيراليون وبوروندي.

الأهداف الرئيسية للجنة بناء السلام وصندوقها، بالنسبة إلى وفدي، هي رسم مسار علاج مفيد وفعال ليتسنى بسرعة شفاء جراح صدمة ما بعد الصراع والمساهمة في الوقت ذاته في التعافي التام منها. لذا يجب إجراء تنسيق وثيق بين شتى الأطراف الفاعلة والشركاء في ميدان التنمية، لتمكين كل واحد منهم من الاضطلاع بدوره الصحيح، في ظل إشراف الحكومة والسلطات الوطنية، بكامل نطاق الأعمال المضطلع بها.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (تكلم بالفرنسية):

هذا النظر في تقرير لجنة بناء السلام، إلى جانب تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام، يتيح لنا فرصة للتأمل في التقدم الحقيقي المحرز منذ التقرير الأول، الذي استعرض في العام الماضي.

وإنما جد فرصة لكي نرحب بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ القرار الصادر عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، المعقود هنا. لقد كان الهدف الرئيسي لمؤتمر القمة ضمان أننا نستطيع، بالعمل معا، أن ننشئ آلية يمكن أن يكون لها أثر فعال. وذلك بالتحديد ما نشاهده اليوم. فقد تبين أن لجنة بناء السلام آلية غير عادية، وهي آلية موجودة تحت تصرف من يحتاجون إليها من أجل القيام، مع المجتمع الدولي، ببناء السلام وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

وغالبا ما يكون ذلك هو مصدر الصراعات، ولا سيما في أفريقيا.

ولذلك، أود أنؤكد أنه، بفضل هذه الشراكة التي استطعنا إقامتها بين لجنة بناء السلام والبلدان المدرجة في جدول أعمالها - المثلة لا بواسطة سلطاتها فحسب، بل أيضا بواسطة منظمات المجتمع المدني والنساء والشباب والأحزاب السياسية - من جهة، ومؤسسات بريتون وودز، من جهة أخرى، استطعنا أن نقيم شراكة حقيقية ناجحة بالفعل. والنتائج المترتبة على تلك الشراكة حقيقية وملموسة ولا يمكن دحضها، وهو ما أبرزه التقرير الذي عرضه رئيس اللجنة التقدير للغاية، الممثل الدائم لليابان.

وإننا نعرب عن ارتياحنا البالغ فيما يتعلق بغينيا - بيساو، المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. نشعر بالارتياح لأن اللجنة توفر حلقة وصل للربط فيما بين مجتمعنا ذاته، لضمان احترام الأساس الرئيسي الذي تقوم عليه الديمقراطية. وذلك الأساس هو الشمولية، التي تبث روحا جديدة في العملية الديمقراطية وتعطي معنى جديدا لفكرة الديمقراطية الشاملة للجميع.

وقد استطعنا أن نعمل مع اللجنة لضمان مشاركة جميع المعنيين بمستقبل غينيا - بيساو في إدارة البلد. ويتأسس التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا - بيساو السفير فيوتي، زميلنا من البرازيل، وقد زار الفريق التابع لها غينيا - بيساو في نيسان/أبريل الماضي. وبمشاركة مواطنينا - وعندما أقول مواطنينا، فإنني أضمر كل شخص، كما ذكرت سابقا، وليس ممثلي الحكومة فحسب، بل أيضا ممثلي المجتمع المدني والنساء والشباب والأحزاب السياسية، وبعبارة أخرى، جميع أصحاب المصلحة - تمكنا من التوصل إلى اتفاق، عن طريق الحوار البناء، حول الاستراتيجية التي اعتمدت للتو في بداية هذا الشهر.

كبيرا - وأن نعمل الكثير على نحو أفضل. والعمل معا يعني أن نشرك جميع أصحاب المصلحة، أي كل من يستطيع الإسهام، مثل المجتمع المدني في البلدان المعنية، وبخاصة الشركاء في التنمية، والأفضل من ذلك مؤسسات بريتون وودز، التي أثبتت أنها ليست شريكا مهما فحسب، بل أيضا شريك ملتزم بالفعل. كما أن لديها الرغبة في الابتكار.

إنها بالفعل مسألة إبداعية أن نترك الدرب المطروق، لنضمن أن تلك الآلية، التي بث فيها الحياة وأنشأها رؤساء دولنا والتي جاءت تعبيرا عن الأمل الذي أعربنا عنه جميعا هنا في الجمعية العامة، هي حقا أداة جديدة وقادرة على العمل بأسلوب مختلف. وينبغي أن يكون بوسع تلك الآلية ضمان أن الآمال التي غالبا ما تنشأ عن القرارات التي يتخذها كل منا هنا، وبواسطة مختلف اللجان في الأمم المتحدة، ليست مجرد تعبير عن التضامن الذي ندين به للناس الذين يحتاجون إلى مساعدتنا فحسب، بل إنها تضمن أيضا أن تترجم تلك القرارات إلى أفعال.

وكثيرا ما يكون النقد الموجه إلى منظومة الأمم المتحدة ككل - يراه وفدي نزيها - إننا نسرف في المناقشة ونتخذ كثيرا من القرارات، القرارات لا تعقبها أفعال في معظم الأحيان. لذلك، فإن لجنة بناء السلام تختلف اختلافا أساسيا. وهي تبين ببلاغة أننا عندما نبدع، وعندما نعقد العزم، ونوحد جهودنا ومعارفنا، وبوجه خاص الدعم الذي يمكن أن تقدمه البلدان القادرة على ذلك، فإنه يمكن تقديم المساعدة إلى البلدان المعنية. وينبغي ألا تكون تلك المساعدة في صورة دعم مالي فحسب. والأكثر من ذلك، من الضروري تشجيعنا على المضي قدما بشكل ديمقراطي داخل بلادنا، وانتخاب قادتنا بطريقة ديمقراطية، وتعزيز الحوار والتعاون، والنهوض بسيادة القانون، وضمان أنه من خلال تطبيق الديمقراطية الشاملة والتشاركية، يمكن أن ندعو جميع أبنائنا وبناتنا إلى إدارة بلدنا. تلك هي المشكلة الرئيسية،

أن نشجعهم على المثابرة والمزيد من التبرع. وصدقوني، هذا استثمار حقيقي ومربح للغاية. والاستثمار في بناء السلام استثمار في مستقبل السلام الدولي. وأعتقد أن علينا أن نواصل القول إن الذين تبرعوا للصندوق اتخذوا الخيار الصائب، وإنني أشكرهم، بالنيابة عن بلدي.

وفي الختام، أود أن أقول إن جميع الذين تبرعوا للصندوق حتى الآن يحدثون فرقا في بلدان مثل غينيا - بيساو وليبيريا وهايتي، وقبل وقت قصير، كينيا، وهنا، ومرة أخرى، نحن مدينون لهم على تضامنهم.

وأخيرا، علينا أن نواصل العمل معا بحيث تصبح لجنة بناء السلام آلية هامة حقا، كما ذكرت سابقا، وآلية تحدث فرقا وتثبت أن في وسع للأمم المتحدة بعد إصلاحها، وحينما نرغب نحن الدول الأعضاء، أن تكون منظمة خلاقة وواقعية وعملية. وعندما نقوم بذلك العمل، يمكننا أن نحدث فرقا ونشق طريقا جديدا. ويمكن أن نحدث فرقا بالخطب التي ندلي بها هنا وبالقرارات التي نتخذها، والتي يجب أن يتبعها العمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيد موتر (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أحاطب الجمعية العامة بشأن التقرير السنوي الثاني للجنة بناء السلام. وبادئ ذي بدء، أود أن أشيد باللجنة على إسهامها الكبير في إنعاش البلدان الخارجة من الصراع. وتستحق التقدير الكبير المساعدة الماسة الحاجة إليها التي تقدمها اللجنة في تحقيق استقرار وتعزيز مؤسسات الحكم، وبالقيام بذلك العمل، النهوض بقدراتها لاستدامة السلام.

وأشعر بالسرور إذ أشير إلى أن لجنة بناء السلام منذ إنشائها، والاتحاد البرلماني الدولي يتمتعان بتعاون وثيق،

وكانت تلك الاستراتيجية نتيجة جهد شمل الجميع، وهي تجسد مشاركة جميع أصحاب المصلحة. وبفضل النهج التشاركي الجديد، تمكنا من وضع الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو، الذي سيكون القوة المحركة لتحقيق بناء السلام في بلدنا.

ونقدر تقديرا كبيرا الدعم الذي قدم لنا ليس من أعضاء لجنة بناء السلام ومن أعضاء التشكيل المخصص لغينيا - بيساو فحسب، بل أيضا من جميع شركائنا الإنمائيين، وخاصة مؤسسات بريتون وودز. ويجدوني الأمل في أن نتمكن، قريبا جدا، من تنفيذ الإطار الاستراتيجي الشامل، الذي سيمكّن غينيا - بيساو من اتخاذ خطوة هامة إلى الأمام في جهودنا لبناء السلام. ونعلم أن لجنة بناء السلام ليست وكالة للتنمية. وستساعدنا اللجنة على إرساء الأسس اللازمة لتدعيم الديمقراطية وكفالة التنمية الحقيقية لبلدنا.

وكما ذكرنا قبل فترة قصيرة السفير كيم بونغون، ممثل جمهورية كوريا، كانت جمهورية كوريا، قبل ٥٠ عاما، قد خرجت من فورها من الصراع. وذلك مثال واضح للغاية ينبغي أن يشجعنا وأن يُظهر لنا بجلاء أن الصراعات ليست أمورا حتمية. ويمكننا أن نخرج من الصراع إذا عقدنا العزم على كفالة ترسيخ المصالحة الوطنية والسلام في بلداننا، ويمكن لجميع المواطنين أن يوحدوا جهودهم وطاقاتهم للعمل معا وأن يتركوا وراءهم تخلف النمو. فتخلف النمو ليس أمرا حتميا، وجمهورية كوريا أوضح مثال على ذلك.

وفيما يتعلق بصندوق بناء السلام، نحن مدينون لجميع البلدان التي تبرعت للصندوق. وبطبيعة الحال، تجاوزنا الغايات المحددة، ولكن ذلك ليس أمرا كافيا، بالطبع، في ضوء كل الأعمال المتوقعة من الصندوق. ولذلك ينبغي ألا نعتد بأنفسنا أكثر مما ينبغي. وبينما نشكر جميع الأشخاص الذين تبرعوا للصندوق - وهم كثيرون - علينا

ينبغي أن تدججها البرلمانات في استراتيجياتها لتعزيز بناء السلام الوطني وعمليات المصالحة. وتشمل هذه المسائل آليات العدالة الانتقالية، ووضع السياسات المناسبة للتعويضات، ودور المرأة، والمسألة الخلافية للعفو، والسعي لتحقيق العدالة - بما في ذلك المحاكم الوطنية مقابل المحاكم الدولية - وإصلاح قطاع الأمن وعدة مسائل أخرى. وأبرزت التجارب التي تم تبادلها في الحلقة الدراسية الإمكانية التي تتمتع بها البرلمانات للتقريب بين الأشخاص وأن في وسع البرلمانات، إذا تمت إدارتها بشكل جيد، أن تعمل بوصفها وسيلة هامة للوساطة والعمل السياسي وللتوزيع العادل للموارد بغية التصدي لاحتياجات السكان. وخرج المشاركون باقتناع قوي بأن المصالحة ليست حدثا بل هي، بدلا من ذلك، عملية للتعافي وتؤثر على حياة أجيال عديدة وأن المثابرة أمر أساسي في العملية.

وأیضا في حزيران/يونيه هذا العام، نظم الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع لجنة بناء السلام، حلقة نقاش في نيويورك بشأن البرلمانات وبناء السلام والمصالحة، وقدمت الحلقة تجارب ذات صلة من بروندي وأمريكا الوسطى وجنوب أفريقيا. وتطرقت المناقشة لعدد من الجوانب والتحديات، بما في ذلك دور المقاتلين السابقين، وتمويل الأحزاب السياسية وضرورة أن يساعد المجتمع الدولي في تطوير ثقافة للمسؤوليات المشتركة بين الأحزاب السياسية الممثلة للأقلية والأغلبية. وساعد الاجتماع على تحديد الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة وأبرز الطرق العملية لتنفيذ تلك الممارسات الجيدة.

وغني عن القول إن الاتحاد البرلماني الدولي ظل متحمسا ومسرورا لتقديم الدعم لجهود لجنة بناء السلام على المستوى الوطني، وخاصة في بروندي وسيراليون. ففي بروندي، ظل الاتحاد البرلماني الدولي يعمل مع البرلمان في المساعدة على تشجيع الحوار وإنشاء آليات لتعزيز

وخاصة في سياق تعزيز دور وقدرات البرلمانات بغية الإسهام في عمليات السلام. ويتطلع الاتحاد البرلماني الدولي إلى متابعة ذلك التعاون مع اللجنة.

والسبب واضح لمواصلة المجتمع الدولي إدراج البرلمانات في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في المجتمعات المعرضة للصراع. وفي الواقع، فإن دور البرلمانات في توضيح المصالح المتباينة في المجتمعات والقيام بأعمال الوساطة يسهم بقدر لا يُستهان به في المساعدة على تحويل المجتمعات من الصراع إلى السلام المستدام. والتحدي الرئيسي للمجتمع الدولي هو كفالة أن توفر للبرلمانات في مجتمعات بعد انتهاء الصراع وهي، شأنها شأن مؤسسات الحكم الأخرى، برلمانات ضعيفة أو تم تقويضها من جراء الصراع، الوسائل للاضطلاع بمهامها بصورة فعالة. وحقيقة أن تلك البرلمانات مؤلفة في أغلب الأحيان من نفس الأطراف الفاعلة التي كانت أطرافا في الصراع تشكل حجة قوية لاستمرار جهود المجتمع الدولي لتشجيع الحوار وثقافة للتسامح. ويأمل الاتحاد البرلماني الدولي أن تواصل اللجنة إيلاء اهتمام خاص لذلك التحدي الرئيسي.

إن الاتحاد البرلماني الدولي، من جانبه، ملتزم بدعم البرلمانات في بلدان بعد انتهاء الصراع. وفي حزيران/يونيه هذا العام، أطلق الاتحاد البرلماني الدولي مشروعاً شاملاً يهدف إلى تعزيز دور البرلمانات في البلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية في تشجيع العمليات السياسية الشاملة لجميع الأطراف، وإصلاح المؤسسات والمصالحة. وتشمل البرلمانات المستفيدة في ذلك الدعم برلمانات أوغندا ورواندا والسودان وسيراليون والصومال وغانا وكينيا وليبيريا. ومن المأمول أن تنضم زمبابوي إلى القائمة.

وجمع المشروع أعضاء البرلمان من تلك البلدان في حلقة دراسية إقليمية عُقدت في سيراليون لمناقشة المسائل التي

الشمولية في اتخاذ القرار. كما أن الاتحاد ما زال يقدم المساعدة للنساء البرلمانيات.

وفي سيراليون، وبناء على طلب لجنة بناء السلام، أجرى الاتحاد البرلماني الدولي تقييما شاملا لاحتياجات البرلمان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. والتحديات التي تواجه البرلمان تحديات غمطية لبيئة مرحلة بعد انتهاء الصراع. وما زال يتعين تضميد جراح الحرب بصورة كاملة، وما زالت سيراليون مجتمعا هشاً ومضطرباً. وتواجه البرلمان مهمة عسيرة تتعلق بإعادة جمع شتات مجتمع سيراليون. ولذلك ستظل المصالحة والعدالة الانتقالية في صدارة جدول الأعمال. ويعتزم الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البناء على ذلك التقييم بغية تحديد التدخلات المحددة التي ستمكّن البرلمان من الإمساك بزمام تلك التحديات.

وختاماً، أود أن أكرر التأكيد على أن البرلمان مؤسسة معقدة وإمكانيتها للإنجاز ليست مضمونة دائماً. ولذلك فإن التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي هو إدراك دور البرلمان وتعقيده وتنمية قدرته الكاملة. وفي ذلك الشأن يسرنا أن اللجنة ظلت تضع احتياجات البرلمان المنتخبه ديمقراطياً في مكانة عالية على جدول أعمالها. ونحن بدورنا سنظل نعمل على رفع درجة الوعي بعمل اللجنة وسط أعضائنا وفق التوجيهات المبينة في التقرير.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذين البندين. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البندين ١٠ و ١٠١ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.